



المسائل المميزة لأصحاب الحديث

بين الأصيل والمتبع والدخيل المبتدع
(مسألة الإعدار)

الشيخ عبد الكريم الكثيري حفظه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسائل المميزة

لأصحاب الحديث بين الأصيل المتبع
والدخيل المبتدع
(مسألة الإعذار)

الشيخ عبد الكريم الكثيري حفظه الله

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهذه مجموعة رؤوس لمسائل تميز ما عليه أصحاب الحديث من أئمة الدين وحملة الشريعة عمّا أدخل على مذهبهم وليس منه

فأصحاب الحديث هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة التي معها الحق إلى قيام الساعة كما أخبر الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى

فالواجب على كل مسلم ومسلمة في مسائل الدين أن يطلب فيها مذهبهم وقولهم ولا يعرج على غيرهم مهما زين مقاله وزخرفه غرورا لمن لا يدري ...

روى الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث" بأسانيده إلى شفيان الثوري قال: "إنما الدين بالآثار ليس بالرأي، إنما الدين بالآثار ليس بالرأي".

والفصل بن زياد، قال: سألت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل عن الكرابيسي، وما أظهر، فكلمه وجهه، ثم قال: "إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب".

وعبد الرحمن بن مهدي، قال: سمعت مالك بن أنس، يقول: "سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاه الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله. من عمل بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى".

والعباس بن الوليد بن مزيد البيهقي، قال: أخبرني أبي قال: سمعت الأوزاعي، يقول: "عليك بآثار من سلف، وإن رفصك الناس. وإياك ورأي الرجال، وإن زخرفوه بالقول. فإن الأمر ينجلي، وأنت على طريق مستقيم".

وأحمد بن الحسين، صاحب القوهي، قال: سمعت يزيد بن زريع، رحمه الله، يقول: "أصحاب الرأي أعداء السنة".

ثم قال: "ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل نفسه بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين، لوجد في ذلك ما يغنيه عما سواه واكتفى بالآثر عن رأيه الذي رآه، لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد،

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

وَصِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ تَعَالَى عَنْ مَقَالَاتِ الْمُلْحِدِينَ وَالْإِخْبَارِ عَنْ صِفَاتِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمَا لِلْمُتَّقِينَ وَالْفَجَّارِ، وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِينَ وَالسَّمَوَاتِ مِنْ صُنُوفِ الْعَجَائِبِ وَعَظِيمِ الْآيَاتِ، وَذَكَرَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَنَعْتَ الصَّافِينَ وَالْمُسَبِّحِينَ. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَصُ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَخْبَارُ الزُّهَادِ وَالْأَوْلِيَاءِ، وَمَوَاعِظُ الْبُلَغَاءِ، وَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ، وَسِيَرُ مُلُوكِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَأَقَاصِيصُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأُمَمِ، وَشَرْحُ مَغَازِي الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَرَايَاهُ وَجُمْلُ أَحْكَامِهِ وَقَضَايَاهُ، وَخُطْبُهُ وَعِظَاتُهُ، وَأَعْلَامُهُ وَمُعْجَزَاتُهُ، وَعِدَّةُ أَزْوَاجِهِ وَأَوْلَادِهِ وَأَصْهَارِهِ وَأَصْحَابِهِ. وَذَكَرَ فَضَائِلَهُمْ وَمَآثِرَهُمْ. وَشَرْحُ أَخْبَارِهِمْ وَمَنَاقِبِهِمْ، وَمَبْلَغُ أَعْمَارِهِمْ، وَبَيَانُ أَنْسَابِهِمْ. وَفِيهِ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَمَا فِيهِ مِنَ النَّبَاِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ.

وَأَقَاوِيلُ الصَّحَابَةِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَحْفُوظَةِ عَنْهُمْ، وَتَسْمِيَةُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْخَالِفِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَهُ أَزْكَانَ الشَّرِيعَةِ، وَهَدَمَ بِهِمْ كُلَّ بِدْعَةٍ شَنِيعَةٍ.

فَهُمْ أَمْنَاءُ اللَّهِ مِنْ خَلِيقَتِهِ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتِهِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ فِي حِفْظِ مِلَّتِهِ. أَنْوَارُهُمْ زَاهِرَةٌ وَفَضَائِلُهُمْ سَائِرَةٌ، وَأَيَاتُهُمْ بَاهِرَةٌ، وَمَذَاهِبُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُمْ قَاهِرَةٌ، وَكُلُّ فِتْنَةٍ تَحْتَرُّ إِلَى هَوَى تَرْجِعُ إِلَيْهِ، أَوْ تَسْتَحْسِنُ رَأْيًا تَعُكِفُ عَلَيْهِ، سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ عُذَّتُهُمْ، وَالسُّنَّةُ حُجَّتُهُمْ، وَالرُّسُولُ فِتْنَتُهُمْ، وَإِلَيْهِ نَسَبَتُهُمْ، لَا يَعْزِجُونَ عَلَى الْأَهْوَاءِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى الْأَرَاءِ، يُقْبَلُ مِنْهُمْ مَا رَوَوْا عَنِ الرُّسُولِ، وَهُمْ الْمَأْمُونُونَ عَلَيْهِ وَالْعُدُولُ، حَفَظَةُ الدِّينِ وَخَزَنَتُهُ، وَأَوْعِيَةُ الْعِلْمِ وَحَمَلَتُهُ. إِذَا اخْتَلَفَ فِي حَدِيثٍ، كَانَ إِلَيْهِمُ الرُّجُوعُ، فَمَا حَكَمُوا بِهِ، فَهُوَ الْمَقْبُولُ الْمَسْمُوعُ. وَمِنْهُمْ كُلُّ عَالِمٍ فَقِيهٍ، وَإِمَامٍ رَفِيعِ نَبِيَّةٍ، وَزَاهِدٍ فِي قَبِيلَةٍ، وَمَخْصُوصٌ بِفَضِيلَةٍ، وَقَارِئُ مُتَقِنٍّ، وَخَطِيبٌ مُحْسِنٌ. وَهُمْ الْجُمْهُورُ الْعَظِيمُ، وَسَبِيلُهُمُ السَّبِيلُ الْمُسْتَقِيمُ. وَكُلُّ مُبْتَدِعٍ بِاعْتِقَادِهِمْ يَتَظَاهَرُ، وَعَلَى الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذَاهِبِهِمْ لَا يَتَجَاسَرُ. مَنْ كَادَهُمْ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُمُ اللَّهُ. لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنْ اعْتَرَلَهُمُ الْمُخْطَاطُ لِدِينِهِ إِلَى إِرْشَادِهِمْ فَقِيرٌ، وَبَصَرُ النََّاظِرِ بِالشُّوءِ إِلَيْهِمْ حَسِيرٌ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ... انتهى

واعلم أخي - محب الأثر وطالبه - أن من فرائض الزمان تطهير مذهب أصحاب الحديث مما دخله من الدخن والبهتان في مسائل ليست بالهينة عددًا وقدرًا

فإنك إذا وازنت بين ما عليه أصحاب الحديث الأول وما يقرره المتأخرون وجدت بونا واسعا وفرقا شاسعا لا تخطئه عين ناظر

فأي المذهبيين أحق بالاتباع وأقوم بالحق إن كنتم تعلمون

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

قال عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَصُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ " : " هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَالَّذِينَ يَتَعَاهَدُونَ مَذَاهِبَ الرُّسُولِ، وَيَذُبُّونَ عَنِ الْعِلْمِ. لَوْلَاهُمْ، لَمْ تَجِدْ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَأَهْلِ الْإِزْجَاءِ وَالرَّأْيِ شَيْئًا مِنَ الشُّنَنِ ". رواه الخطيب في [شرف أصحاب الحديث (ص10)]

وها أنا أذكر لك بعض تلك المسائل على طريقة أصحاب الحديث اختصاراً فينبغي الصدع بها في هذا الزمان جهاراً حتى تكون على يقظة وانتباه أن تداوى من سقمك القديم بشم يدس لك في عسل... والله الهادي سواء السبيل.

المسألة الأولى: مذهب أصحاب الحديث لا عذر لأحد في ضلالة ركبها يحسبها الحق فيغلط في المسائل الواضحة الظاهرة

نعم هذا مذهبهم أن لا عذر لأحد بالغلط في الواضحات البينة من مسائل أصول الدين وبالأخص في أساس الدين وأصله ألا وهو توحيد الله رب العالمين وما يستحقه من الصفات العلى والأسماء الحسنى فالذي عليه المتأخرون والمعاصرون من توسعة العذر للخلق في تلكم المسائل وفق قاعدة الرحمة العامة ما كان مذهباً لأصحاب الحديث في يوم من الدهر ولا نطقوا به ولا دونوه في كتبهم ولا تعاملوا مع المخالفين له في هذا النوع من المسائل

بل المطلع على كتبهم يجد الدم لمن لا يأخذ بأحكامهم على المخالفين بشيء كثير مسطور ونقد بالغ مشهور

بل زاد الخوالب ضغنا على إِبَّالة وقرحا على قرح أن قالوا بأن له الأجر إذا اجتهد وغلط لقصده الحق بقلبه... والله المستعان على ما يصفون

لذلك امتلأت كتبهم بتكفير الجهمية بالتأليف في ذلك تارة وتارة بالتبويب عليه

والجهمية قوم عندهم تأويل ووجد فيهم خلائق ظنوا وحسبوا أن في مسلك التعطيل تنزيه للخالق وتعظيم له

عن عبد الله بن ذكوان الدمشقي بسنده إلى عمار بن سعد قال: " يكون في آخر هذه الأمة قوم يعظمون الله ويجلونه حتى يكفروا به وهم الجهمية ". رواه في [تاريخ دمشق (61/251)]

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: وَذَكَرَ عِنْدَهُ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ يَنْفُونَ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (ابْنُ مَهْدِيٍّ) - **قَدْ هَلَكَ قَوْمٌ مِنْ وَجْهِ التَّعْظِيمِ** فَقَالُوا: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَنْزَلَ كِتَابًا أَوْ يُرْسَلَ رَسُولًا، ثُمَّ قَرَأَ { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ } [الأنعام: 91] ثُمَّ قَالَ: هَلْ هَلَكْتَ الْمَجُوسُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ التَّعْظِيمِ؟ قَالُوا: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ نَعْبُدَهُ، وَلَكِنْ نَعْبُدُ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَّا، فَعْبَدُوا الشَّمْسَ وَسَجَدُوا لَهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: { وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } [الزمر: 3]. **(الحجة في بيان المحجة (1/ 476))**

فادّعاء حسن القصد مع المخالفة في مقام توحيد الله تعالى وغيره من الواضحات لا يعذر به صاحبه لذلك ما تراه عند الخوالف ليس مذهباً لأصحاب الحديث بل هو عند التحقيق دخيل تأثر به ابن تيمية الحفيد تبعا لابن حزم الأندلسي ثم انتشر على أنه مذهب أصحاب الحديث أو من أقوال أصحاب الحديث أو قسيم لقول أصحاب الحديث على اختلاف مشارب الخالفين.

ففكرة توسيع الإعذار على الطريقة المتأخرة في المسائل الكبار ظهوراً وبياناً فكرة جاحظية المنشأ حزمية التمهيد تيمية التأصيل والنشر والتقعيد والله المستعان.

فقول الجاحظ المعتزلي عن المقلد في الآخرة هي (والكفار عنده بين:

1- معاندٍ

2- وعارِفٍ قد استغرقه حبُّه لمذهبه وشغفه وإلفه وعصبِيَّتُهُ ، **فهو لا يشعر بما عنده** من المعرفة بخالقه وتصديق رسله) انتهى

من كتاب **[المقالات لأبي القاسم الكعبي البلخي المعتزلي (ت319)]**

فالجاحظ الزنديق انفرد عن جملة الجهمية المعتزلة أصحابه

وأهل الإسلام عموماً بقوله: (أن عقوبة الله لا يستحقها إلا المعاند فحسب)

أما المقلد لمذهبه الكفري حبا له وهو لا يعلم بسبب تعصبه وتقليده لطريقته الباطلة معرفة الله وتصديق رسله فهو كافر في الدنيا لكنه غير مستحق للعقوبة في الآخرة بل معذور

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

إذ العقوبة لا يستحقها إلا المعاند...!!!

(والعياذ بالله من هذه الزندقة الصلحاء)

أما الذي اكتملت معه البدعة واستقرت واضحة البنيان هو ابن حزم الأندلسي

وهذه بعض نصوصه التي تفسر بعضها بعضا وخلاصة ما فيها أنه يعذر الشخص مهما كان حاله في كل المسائل الشرعية بلا فرق بين مسألة وأخرى

1- وَالْحَقُّ هُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ ثَبِتَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ وَأَمَّا بِالِدَّعْوَى وَالْإِفْتِرَاءِ فَلَا فَوْجَبَ أَنْ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِقَوْلِ قَالِهِ إِلَّا بِأَنْ يُخَالَفَ مَا قَدْ صَحَّ عِنْدَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَهُ أَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ فَيَسْتَجِيزُ خِلَافَ اللَّهِ تَعَالَى وَخِلَافَ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي عَقْدِ دِينٍ أَوْ فِي نَحْلَةٍ أَوْ فِي فِتْيَا

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَمَّا مَا لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُخَالَفِ لِلْحَقِّ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ فَلَا يَكُونُ كَافِرًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ بِتَكْفِيرِهِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ أَنَّ رَبَّهُ جَسْمٌ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ مَتَأَوَّلًا فَهُوَ مَعْذُورٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَجِبُ تَعْلِيمُهُ فَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ فَخَالَفَ مَا فِيهِمَا عِنَادًا فَهُوَ كَافِرٌ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِحَكْمِ الْمُزْتَدِّ وَأَمَّا مَنْ قَالَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ فَلَانٌ لِإِنْسَانٍ بَعَيْنُهُ أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحِلُّ فِي جَسْمٍ مِنْ أَجْسَامِ خَلْقِهِ أَوْ أَنَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا غَيْرَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ فِي تَكْفِيرِهِ لِصِحَّةِ قِيَامِ الْحُجَّةِ بِكُلِّ هَذَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ أُمِكنَ أَنْ يُوجَدَ أَحَدٌ يَدِينُ بِهَذَا لَمْ يَبْلُغْهُ قَطُّ خِلَافُهُ لِمَا وَجِبَ تَكْفِيرُهُ حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ...انتهى [الفصل في الملل والأهواء والنحل (3/ 138)]

2- فصل ومن لم تقم عليه الحجة فمعذور وأما من قامت عليه الحجة فلا عذر له قال تعالى { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا } [النساء: 115]. [النبهة الكافية في أحكام أصول الدين (ص75)]

3- وأهل الأهواء وأهل كل مقالة خالفت الحق وأهل كل عمل خالف الحق مسلمون أخطأوا ما لم تقم عليهم الحجة فلا يكدر شيء من هذا في إيمانهم ولا في عدالتهم بل هم مأجورون على ما دانوا به من ذلك وعملوا أجرا واحدا إذا قصدوا به الخير ولا إثم عليهم في الخطأ

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

لأن الله تعالى يقول { ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ } وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥﴾ { (الأحزاب: 5). [الإحكام في أصول الأحكام (4 / 236)]

4- وقد فرق بعض السلف بين الداعية وغير الداعية قال أبو محمد وهذا خطأ فاحش وقول بلا برهان ولا يخلو المخالف للحق من أن يكون معذورا بأنه لم تقم عليه الحجة أو غير معذور لأنه قامت عليه الحجة فإن كان معذورا فالداعية وغير الداعية سواء كلاهما معذور مأجور وإن كان غير معذور لأنه قد قامت عليه الحجة فالداعية وغير الداعية سواء وكلاهما إما كافر كما قدمنا وإما فاسق كما وصفنا وبالله تعالى التوفيق ولا فرق فيما ذكرنا بين من يخالف الحق بنحلة أو بفتيا إذا لم يفرق الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بين ذلك إنما قال { اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ } قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ { (الأعراف: 3). [الإحكام في أصول الأحكام (4 / 236)]

5- فصح بما قلنا أن كل من كان على غير الإسلام وقد بلغه أمر الإسلام فهو كافر ومن تأول من أهل الإسلام فأخطأ فإن كان لم تقم عليه الحجة ولا تبين له الحق فهو معذور مأجور آجرا واجدا لطلبه الحق وقصده إليه مغفور له خطؤه إذ لم يتعمده لقول الله تعالى { وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ } { (الأحزاب: 5)

وإن كان مصيبا فله أجران أجر لإصابته وأجر آخر لطلبه إياه وإن كان قد قامت الحجة عليه وتبين له الحق فعند عن الحق غير معارض له تعالى ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم فهو فاسق لجراءته على الله تعالى بإصراره على الأمر الحرام فإن عند عن الحق معارضا لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم فهو كافر مرتد حلال الدم والمال لا فرق في هذه الأحكام بين الخطأ في الاعتقاد في أي شيء كان من الشريعة وبين الخطأ في الفتيا في أي شيء كان على ما بينا قبل. [الفصل في الملل والأهواء والنحل (3 / 144)]

6- ونقول لمن كفر إنسانا بنفس مقالته دون أن تقوم عليه الحجة فيعاند رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجد في نفسه الحرج مما أتى به....

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل والمتبع والدخيل والمبتدع

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِأَهْلِهِ إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ ذَرُّوا رَمَادِي فِي يَوْمِ رَاحِ نَصْفِهِ فِي الْبَحْرِ وَنَصْفِهِ فِي الْبَرِّ فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا لَمْ يَعْذِبه أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَمَعَ رَمَادَهُ فَأَحْيَاهُ وَسَأَلَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ خَوْفُكَ يَا رَبِّ **وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَفِرَ لَهُ لِهَذَا الْقَوْلِ**

فَهَذَا إِنْسَانٌ جَهْلٌ إِلَى أَنْ مَاتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْدِرُ عَلَى جَمْعِ رَمَادِهِ وَإِحْيَائِهِ وَقَدْ غَفَرَ لَهُ لِإِقْرَارِهِ وَخَوْفِهِ وَجَهْلِهِ

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَنْ يَحْرِفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ أَنَّ مَعْنَى لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ إِنَّمَا هُوَ لَئِنْ ضَيَّقَ اللَّهُ عَلَيَّ كَمَا قَالَ تَعَالَى { وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ } **[الفجر: 16]**

وَهَذَا تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ لَا يُمَكِّنُ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ مَعْنَاهُ حِينَئِذٍ لَئِنْ ضَيَّقَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيُضِيقَنَّ عَلَيَّ وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ هَذَا لَمَا كَانَ لِأَمْرِهِ بِأَنْ يَحْرِقَ وَيَذَرَ رَمَادَهُ مَعْنَى وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا أَمْرُهُ بِذَلِكَ لَيَفْلَتُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَبِينِ مِنْ شَيْءٍ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى { إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ } إِلَى قَوْلِهِ { وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا } **[المائدة: 112 - 113]**

فَهَؤُلَاءِ الْحَوَارِيُّونَ الَّذِينَ أَثْنَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمْ قَدْ قَالُوا بِالْجَهْلِ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ وَلَمْ يَبْطُلْ بِذَلِكَ إِيمَانُهُمْ وَهَذَا مَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ **وَأِنَّمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ لَوْ قَالُوا ذَلِكَ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَتَبْيِينِهِمْ لَهَا....**

فَصَحَّ بِمَا قُلْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ وَقَدْ بَلَغَهُ أَمْرُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ **كَافِرٌ وَمَنْ تَأَوَّلَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَأَخْطَأَ فَإِنْ كَانَ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَلَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَهُوَ مُعْذُورٌ مَأْجُورٌ آجِرٌ وَاحِدًا لَطَلَبَهُ الْحَقُّ وَقَصْدُهُ إِلَيْهِ مُغْفُورٌ لَهُ خَطْوُهُ إِذْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ... انتهي**

قلت: هذه بعض النقول وغيرها مما هو في سياقها كثير يتبين من خلالها أن هذه البدعة بدعة حزمية ظاهرية دخيلة تكلم بها ابن حزم ثم نحلت لأصحاب الحديث.

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل والمتبع والدخيل والمبتدع

وذلك حين تأثر بها ابن تيمية الحفيد تأثراً ظاهراً في كثير من أصولها وأدلتها حيث كررها كثيراً في ردوده على خصومه الأشعرية الجهمية خاصة.

فصار يظنها من لا يحقق أقوال السلف أنها هي مذهب أصحاب الحديث بعينه وليست كذلك ويكفيك أنه لا يستطيع قائلوها إثباتها من كتب أصحاب الحديث بل أن أحكامهم تهد بنيان هذه النظرية وهذا يدريه من خبر كتبهم وطالعها وكاشف أصحابها.

وهذه بعض النقول عن ابن تيمية وقد نقل النظرية الحزمية المحدثه في " **منهاج السنة النبوية** " دون نكير ولا تعقيب... انظر (87/5)

1- قال: **نعم وُقُوعُ الغَلَطِ في مثل هذا يُوجب ما نقوله دائماً إن المُجْتَهد في مثل هذا من المؤمنين إن استفرغ وسعه في طلب الحق فإن الله يغفر له خطأه وإن حصل منه نوع تقصير فهو ذنب لا يجب أن يبلغ الكفر** وإن كان يطلق القول بأن هذا الكلام كفر كما أطلق السلف الكفر على من قال ببعض مقالات الجهمية مثل القول بخلق القرآن أو إنكار الرؤية أو نحو ذلك مما هو دون إنكار علو الله على الخلق وأنه فوق العرش فإن تكفير صاحب هذه المقالة كان عندهم من أظهر الأمور فإن التكفير المطلق مثل الوعيد المطلق لا يستلزم تكفير الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة التي تكفر تاركها

كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي قال إذا أنا مت فأحرقوني ثم استحقوني ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله على ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين فقال الله له ما حملك على ما فعلت قال خشيتك فغفر له

فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك أو شك وأنه لا يبعثه وكل من هذين الاعتقادين كفر يكفر من قامت عليه الحجة لكنه كان يجهل ذلك ولم يبلغه العلم بما يردّه عن جهله وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعدده ووعيده فخاف من عقابه فغفر الله له بخشيته

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح لم يكن أسوأ حالا من الرجل فيغفر الله خطأه أو يعذبه إن كان منه تفریط في اتباع الحق على قدر دينه **وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرّد الغلط في ذلك فعظيم... انتهى [الاستقامة (1/ 163)]**

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

2- وقال بعد ذكره الخلاف في مسائل القران " وَأَمَّا " التَّكْفِيرُ " : **فَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَنْ اجْتَهَدَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَصَدَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَ: لَمْ يُكْفَرْ؛ بَلْ يُغْفَرُ لَهُ خَطْوُهُ.** وَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَشَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَقَصَرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَتَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ: فَهُوَ عَاصٍ مُذْنِبٌ. ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ. فَ " التَّكْفِيرُ " يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ حَالِ الشَّخْصِ فَلَيْسَ كُلُّ مُخْطِئٍ وَلَا مُبْتَدِعٍ وَلَا جَاهِلٍ وَلَا ضَالٍّ يَكُونُ كَافِرًا؛ بَلْ وَلَا فَاسِقًا بَلْ وَلَا عَاصِيًا **لَا سِيَّمَا فِي مِثْلِ " مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ "** وَقَدْ غَلِطَ فِيهَا خَلْقٌ مِنْ أُمَّةِ الطَّوَائِفِ الْمَعْرُوفِينَ عِنْدَ النَّاسِ بِالْعِلْمِ وَالِدِّينِ. **وَعَالِبُهُمْ يَقْصِدُ وَجْهَهَا مِنَ الْحَقِّ فَيَتَّبِعُهُ وَيَعْرِضُ عَنْهُ وَجْهَ آخَرَ لَا يَحْقُقُهُ فَيَبْقَى عَارِقًا بِبَغْضِ الْحَقِّ جَاهِلًا بِبَغْضِهِ؛ بَلْ مُنْكَرًا لَهُ.** وَمِنْ هَهُنَا نَشَأُ نِزَاعُهُمْ. [مجموع الفتاوى (12 / 180)]

قلت: من الأشياء التي ترد مثلا يقولون أن ابن تيمية الحفيد سمى كتابه " **بيان تلبيس الجهمية** " وأراد الأشعرية فهو حينئذ يكفر النوع منهم ...

قلت: هذا فيه حق وباطل فكونه سمى كتابه " **بيان تلبيس الجهمية** " وأراد الأشعرية فحق...

لكن ابن تيمية نفسه لفظ التجهم عنده ليس كما عند السلف وأصحاب الحديث وهذا الباطل

وذلك أن أصحاب الحديث إذا قالوا تجهم وجهمي هي عندهم كافر نصًا بلا احتمال

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: " مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى عَرْشِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى فَهُوَ كَافِرٌ. "

وَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ: " أَذَرَكْتَ النَّاسَ، فَهَلْ سَمِعْتَ أَحَدًا يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: الشَّيْطَانُ يُكَلِّمُ بِهِذَا، مَنْ يُكَلِّمُ بِهِذَا فَهُوَ جَهْمِيٌّ، **وَالْجَهْمِيُّ كَافِرٌ** ". [خلق أفعال العباد للبخاري (ص37)]

قال بن هانئ: وسألته عن الذي يقول: لفظي بالقرآن مخلوق؟

قال: هذا كلام جهم، من كان يخاصم منهم فلا يجالس ولا يكلم، **والجهمي كافر**. [مسائل ابن هانئ (1864)].

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

قال الدارمي في مقدمة **النقض على المريسي (ص43):** **وَالْمَرِيسِيُّ وَجْهٌ وَأَصْحَابُهُمْ لَمْ يَشْكُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي إِكْفَارِهِمْ.**

سَمِعْتُ مَحْبُوبَ بْنِ مُوسَى الْأَنْطَاكِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ وَكِيعًا يُكْفِّرُ الْجَهْمِيَّةَ.

وَكَتَبَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ كَانَ يُخْرِجُ الْجَهْمِيَّةَ مِنْ عِدَادِ الْمُسْلِمِينَ... انتهى

لكن ابن تيمية الحفيد قد يطلقها ويريد بها النقص لا التكفير

فاسم التجهم عنده اسم ظاهر في الذم والنقص لا نصا في التكفير وناقضا من نواقض الإسلام لذلك يجتمع عنده التجهم مع الحكم بالإسلام في الشخص المعين أو عموم الطائفة فانتبه

3- قال عن الأشعري الجهمي " فَلَمَّا كَانَ فِي كَلَامِهِ شَوْبٌ مِنْ هَذَا وَشَوْبٌ مِنْ هَذَا: صَارَ يَقُولُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنَ التَّجْهِمِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ قَوْلُ جَهْمٍ فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلَ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلَ

وَاللَّهُ يُحِبُّ الْكَلَامَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ وَإِعْطَاءٍ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَتَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ.

وَقَوْلُ جَهْمٍ هُوَ النَّفْيُ الْمَحْضُ لِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ حَقِيقَةُ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَمُنْحَرِفِي الْمُتَفَلِّسَةِ: كَالْفَارَابِيِّ وَابْنِ سِينَا. وَأَمَّا مُقْتَصِدَةُ الْفَلَاسِفَةِ كَأَبِي الْبَرَكَاتِ صَاحِبِ الْمُعْتَبَرِ وَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ فَفِي قَوْلِهِمْ مِنَ الْإِثْبَاتِ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ جَهْمٍ؛ فَإِنَّ الْمَشْهُورَ عَنْهُمْ إِبْثَابُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَإِثْبَاتُ أَحْكَامِ الصِّفَاتِ فِي الْجُمْلَةِ قَوْلُهُمْ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ جَهْمٍ وَقَوْلُ ضَرَّارِ بْنِ عَمْرٍو الْكُوفِيِّ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ.

وَأَمَّا ابْنُ كَلَّابٍ وَالْقَلَانِسِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ فَلَيْسُوا مِنْ هَذَا الْبَابِ بَلْ هَؤُلَاءِ مَعْرُوفُونَ بِالصِّفَاتِيَّةِ مَشْهُورُونَ بِمَذْهَبِ الْإِثْبَاتِ؛ لَكِنْ فِي أَقْوَالِهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَصُولِ الْجَهْمِيَّةِ وَمَا يَقُولُ النَّاسُ إِنَّهُ يُلْزِمُهُمْ بِسَبَبِهِ التَّنَاقُضُ وَإِنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الضَّدِّيْنِ وَإِنَّهُمْ قَالُوا مَا لَا يُعْقَلُ وَيَجْعَلُونَهُمْ مُذْبَذِبِينَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ فَهَذَا وَجْهٌ مَنْ يَجْعَلُ فِي قَوْلِهِمْ شَيْئًا مِنْ أَقْوَالِ الْجَهْمِيَّةِ

كَمَا أَنَّ الْأُيْمَةَ - كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - كَانُوا يَقُولُونَ: افْتَرَقَتِ الْجَهْمِيَّةُ عَلَى " ثَلَاثٍ فِرَقٍ " : فِرْقَةُ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ. وَفِرْقَةُ تَقِفُ وَلَا تَقُولُ مَخْلُوقٌ وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَفِرْقَةُ تَقُولُ: أَلْفَاظُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقَةٌ.

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنََّّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ افْتِرَاقَهُمْ فِي " مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ " خَاصَّةً وَإِلَّا فَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يُنْبِئُ الصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَا وَالْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ وَجَعَلُوهُ مِنَ الْجَهَنَّمِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ: أَيْ أَنَّهُ وَافَقَ الْجَهَنَّمِيَّةَ فِيهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ ضَعْفُ قَوْلِهِ لَا أَنَّهُ مِثْلُ الْجَهَنَّمِيَّةِ وَلَا أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُمْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مَنْ يَعْرِفُ مَا يَقُولُ. وَلِهَذَا غَامَّةُ كَلَامِ أَحْمَدَ إِنَّمَا هُوَ يُجْهَمُ اللَّفْظِيَّةُ لَا يَكَادُ يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ كَمَا يُطْلَقُهُ بِتَكْفِيرِ المَخْلُوقَةِ وَقَدْ نُسِبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِالسُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ: كَالْحُسَيْنِ الْكَرَابِيسِيِّ وَنُعَيْمِ ابْنِ حَمَادٍ الْخَزَاعِيِّ وَالْبُوَيْطِيِّ وَالْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ. [مجموع الفتاوى (12/ 205)]

4- "...وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَقَالَةِ وَأَهْلُ الْإِيمَانِ بِالشَّرِيعَةِ فَيُعْظَمُونَ الْمُصْحَفَ وَيَعْرِفُونَ حُرْمَتَهُ وَيُوجِبُونَ لَهُ مَا أُوجِبَتْهُ الشَّرِيعَةُ مِنَ الْأَحْكَامِ فَإِنَّهُ كَانَ فِي قَوْلِهِمْ نَوْعٌ مِنَ الْخَطَا وَالْبِدْعَةِ وَفِي مَذْهَبِهِمْ مِنَ التَّجْهَمِ وَالضَّلَالِ مَا أَنْكَرُوا بِهِ بَعْضَ صِفَاتِ اللَّهِ وَبَعْضَ صِفَاتِ كَلَامِهِ وَرُسُلِهِ وَجَحَدُوا بَعْضَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رُسُلِهِ وَصَارُوا مَخَانِيثَ لِلْجَهَنَّمِيَّةِ الذُّكُورِ الْمُنْكَرِينَ لِجَمِيعِ الصِّفَاتِ لِكِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ مُتَأَوِّلُونَ قَاصِدُونَ الْحَقَّ". [مجموع الفتاوى (12/ 382)]

فالجهمية الذين اتفق السلف على تكفيرهم عند ابن تيمية هم الجهمية المحضة تكفيراً نوعياً لا عينياً بخلاف الأشعرية فهم جهمية بمعنى فيهم تجهم وليسوا بجهمية محضة وهم من أهل الإسلام عنده...فانتبه

5- وَلِهَذَا قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ وَغَيْرُهُمَا: أَصُولُ الْبِدْعِ أَرْبَعَةٌ: الشَّيْعَةُ وَالْخَوَارِجُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِيَّةُ. قَالُوا: **وَالْجَهَنَّمِيَّةُ لَيْسُوا مِنَ الثَّنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**. وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا. **وَهَذَا أَرَادُوا بِهِ التَّجْهَمَ الْمَخْصُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ جَهْمُ نَفْسِهِ وَمُتَّبِعُوهُ عَلَيْهِ وَهُوَ نَفْيُ الْأَسْمَاءِ مَعَ نَفْيِ الصِّفَاتِ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَلَا يُسَمِّيهِ شَيْئًا وَلَا مَوْجُودًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ....**

وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ بِبَعْضِ التَّجْهَمِ كَالْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمُ الَّذِينَ يَتَدَيَّنُونَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا فَهَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَا رَيْبٍ. وَكَذَلِكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ كَالْكَلَابِيَّةِ وَالْكَرَامِيَّةِ. وَكَذَلِكَ الشَّيْعَةُ الْمُفَضِّلِينَ لِعَلِيٍّ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَقُولُ بِالنِّصِّ وَالْعِصْمَةِ مَعَ اغْتِقَادِهِ ثُبُوتَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا وَظَنَّهُ أَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ ضَلَالٍ وَجَهْلٍ لَيْسُوا خَارِجِينَ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ هُمْ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا". [مجموع الفتاوى (17/ 448)]

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل المتبع والدخيل المبتدع

6- والتحقيق: أنَّ التجهُّم المحض؛ وهو نفي الأسماء والصفات؛ كما يُحكى عن جهم، والغالية من الملاحدة، ونحوهم ممن نفى أسماء الله الحسنى كفرًا، بيِّن، مخالف لما علم بالإضطرار من دين الرسول المعتزلة ينفون الصفات وأما نفي الصفات، مع إثبات الأسماء؛ كقول المعتزلة: فهو دون هذا لكنَّه عظيم أيضاً

وأما من أثبت الصفات المعلومة بالعقل والسمع، وإنَّما نازع في قيام الأمور الاختيارية [به]؛ **كابن كلاب، ومن أتبعه. فهؤلاء ليسوا جهمية، بل وافقوا جهماً في بعض قوله**، وإن كانوا خالفوه في بعضه. وهؤلاء من أقرب الطوائف إلى السلف وأهل السنة والحديث.

وكذلك السالمية، والكرامية، ونحو هؤلاء يوافقون في جملة أقوالهم المشهورة؛ فيثبتون الأسماء والصفات، والقضاء والقدر في الجملة **ليسوا من الجهمية... انتهى [النبوات لابن تيمية (1/ 578)]**

7- قال في مقدمة **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (1/ 9)**: وأكثر الطالبين للعلم والدين، ليس لهم قصد من غير الحق المبين، لكن كثرت في هذا الباب الشبه والمقالات، واستولت على القلوب أنواع الضلالات، حتى صار القول الذي لا يشك من أوتي العلم والإيمان، أنه مخالف للقرآن والبرهان، **بل لا يشك في أنه كفر بما جاء به الرسول من رب العالمين، قد جهله كثير من أعيان الفضلاء، فظنوا أنه من محض العلم والإيمان، بل لا يشك[ون] في أنه مقتضى صريح العقل والعيان، ولا يظنون أنه مخالف لقواطع البرهان، ولهذا كنت أقول لأكابره: لو وافقتكم على ما تقولونه لكنت كافراً مريداً - لعلمي بأن هذا كفر مبين- وأنتم لا تكفرون لأنكم من أهل الجهل بحقائق الدين، ولهذا كان السلف والأئمة يكفرون الجهمية في الإطلاق والتعميم، وأما المعين منهم فقد يدعون له ويستغفرون له لكونه غير عالم بالصراط المستقيم، وقد يكون العلم والإيمان ظاهراً لقوم دون آخرين، وفي بعض الأمكنة والأزمنة دون بعض بحسب ظهور دين المرسلين... انتهى**

8- وقال بعد ذكره بعض أئمة الجهمية كالباقلائي وأبي ذر الهروي والباجي والجويني وابن العربي والسمناني " **ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا لأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون**

المسائل المميزة لأصحاب الحديث بين الأصل والمتبع والدخيل والمبتدع

من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم، لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوساها.

وهذا لي مخصوصاً بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز لهم عن السيئات، { رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ } [الحشر: 10].

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه، تحقيقاً للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: { رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا } [البقرة: 286]. [درء تعارض العقل والنقل (2/ 103)]

قلت: الحمد لله على العافية ونسأله سبحانه الهداية لدين أصحاب الحديث

وقد تركت القارئ بلا تعليق لظهور بطلان هذا التقرير ومناقضته لدين أصحاب الحديث وكذلك حتى يقارن بين ابن حزم وابن تيمية ويخرج الفوارق والجوامع الأصولية بينهما في أصل توسعة الإعذار

ثم يقول لنفسه طالبا للحق متجردا من كل هوى

أين هذا التأصيل في كتب العقيدة الأثرية المسندة ...

أين هذا الإعذار المبالغ فيه من مذاهب أئمة السنة الذي اتفقوا على تكفير أعيان الجهمية ...

وهل يستقيم للشخص سلفيته وأثريته بل إسلامه وتوحيده وبراءته من الشرك والتعطيل وأهله وهو يقلد دينه هذه الفكرة المحدثه

اترك لك الجواب والله الهادي سواء السبيل.

.... يتبع بإذن الله

والحمد لله رب العالمين